

وتطبق على موازنة الهيئة أحكام القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون واللوائح الصادرة تنفيذاً لأحكامه .

مادة ٢ - يضاف إلى قانون التأمينات الاجتماعية مادة جديدة رقم ٧ مكرر نصها كالآتي :

" يسرى على العاملين بالهيئة قانون نظام العاملين بالقطاع العام " .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٤

بمعد العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال باختصاصات هيئة الأوقاف المصرية المقررة بمقتضى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية يستمر العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٠ بإعادة تنظيم إنهاء الحكر على الأعيان الموقوفة لمدة خمس سنوات تبدأ من التاريخ التالي لانتهاء المدة المنصوص عليها في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ عند العمل بأحكام القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

"مادة ٣٦٥ - إذا لم يجد المحضر في مكان الحجز من قبيل الحراسة وكان المدين حاضراً كلفه الحراسة ولا يعتد برضه إنابها ، أما إذا لم يكن حاضراً وجب على المحضر أن يتخذ جميع التدابير الممكنة للحفاظ على الأشياء المحجوزة وأن يرفع الأمر على الفور لقاضي التنفيذ ليأمر إما بقلها وإيداعها عند أمين يقبل الحراسة يختاره الجأز أو المحضر وإما بتكليف أحد رجال الإدارة بالمنطقة ، الحراسة مؤقتاً " .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بحاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

## قانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٧٤

بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادة (٥) من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية النص الآتي :

"مادة ٥ - تتولى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية تنفيذ نظم التأمينات الاجتماعية طبقاً للقانون وتكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف ورقابة وزير التأمينات .

ويكون للهيئة ميزانية خاصة ، تلحق بالموازنة العامة للدولة .

ولوزير التأمينات بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إصدار اللوائح المالية المتعلقة بتنفيذ موازنة الهيئة .

وتتولى الإشراف على أعمال الحسابات بالهيئة ، مسئولون ماليون من بين العاملين بها ، تخضع لهم وزارة المالية ، ويكون لهم - دون غيرهم - حق التوقيع على الشيكات وأذون الصرف .